ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

**Ass.lect Katib Mohamed Gavel**

**Dhi Qar Educatuon Directorate / Sucker Castle Breeding Department**

**Email:** ka75tib1970@gmail.com

***Keywords:***

**Parliamentary life, constitution, legislature, democratic party**

CC BY

**Article info**

***Article history:***

Received 20.Aug.2023

Accepted 28.Sep.2023

Published 10.Febr.2025

# Turkish Elections Between a Hammer Constitution and parties' anvil Election (1946,1950,1961) Model

A B S T R A C T

Turkey's parliamentary life has taken complex steps in its inception since 1876, which came in response to both internal and external pressures. The Turkish Parliament also gained a firm social foundation when the orientations of the society whose identity was taken within a nation-State represented the turning point of the 1920 Council. Knowing that the regime in Turkey has been governed by the one-party regime since 1923, Until 1946, when the leader of the party was the Head of State (CHP) and because there was no rival party in the country, it was considered normal and it had no internal opposition to some extent. After multiparty elections were allowed in 1946, Newly formed political parties (Democratic Party, Party of the Nation, independents, etc.) have called for the Head of State to be impartial and non-partisan, Thus he is not the head of a party, and this happened when Ismat Inono decided between 1946-1950 to move on to a system of multiparty pluralism, This resulted in the actions taken in the amendments to the 1961 Constitution, which were consistent with the requirements of parliamentary democracy.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

**DOI:** https://doi.org/10.31185/eduj.Vol58.Iss1.3666

## الانتخابات التركية بين مطرقة الدستور وسندان الأحزاب انتخابات ( ١٩٤٦، ١٩٥٠، ١٩٦١) إنموذجاً

**م.م. كاتب محمد غافل**

**مديرية تربية ذي قار/ قسم تربية قلعة سكر**

**الملخص:**

سارت الحياة البرلمانية في تركيا بخطوات معقدة في نشأتها منذ عام ١٨٧٦م، والتي أتت استجابة لضغوط داخلية وخارجية على حد سواء، كما اكتسب البرلمان التركي اساسا اجتماعيا راسخا عندما مثل توجهات المجتمع الذي اتخذ هويته ضمن دولة قومية كانت نقطة التحول فيها هو مجلس عام ١٩٢٠، واذ علمنا أن النظام في تركيا كان محكوما بنظام الحزب الحاكم الواحد منذ عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٤٦، حيث كان زعيم الحزب هو رئيس الدولة (حزب الشعب الجمهوري)

لعدم وجود طرف منافس له في البلاد، كان ذلك امرا طبيعيا إذ لم تكن له معارضة داخلية نوعا ما، وبعد ان تم السماح بالتعددية الحزبية بخوض الانتخابات البرلمانية عام ١٩٤٦، قامت الاحزاب السياسية المشكلة حديثا (الحزب الديمقراطي، حزب الامة، المستقلون...الخ) بالدعوة إلى ان يكون رئيس الدولة محايدا غير متحزب، ، وحدث ذلك عندما قرر عصمت اينونو بين عامي ١٩٤٦– ١٩٥٠، الانتقال لنظام التعددية الحزبية، مع بعض الاجراءات التي تم اتخاذها في تعديلات دستور عام ١٩٦١، والتي جاءت متوافقة مع متطلبات الديمقراطية البرلمانية، وتم اتخاذ التدابير لإنهاء أزمة الانتخابات البرلمانية، وكان من الضروري تحديد صلاحيات السلطات الرئيسة للدولة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وتحقيق التوازن بينها من خلال تشريعات قانونية ضمن دستور عادل.

**الكلمات المفتاحية:** الحياة البرلمانية، الدستور، السلطة التشريعية، الحزب الديمقراطي.

**المقدمـة:**

احتوى تاريخ تركيا على أقدم تاريخ برلماني من بين دول الشرق الأوسط إذ تمخض الدستور العثماني الأول عام ١٨٧٦ عن برلمان سميَ ( المجلس العمومي) وهو أول برلمان في المنطقة، ولذلك فان أول إمبراطورية حتى إن لم تتبنى نظاماً بالمعنى الفني للكلمة فإنها اتخذت خطوات الحياة البرلمانية الأولى، وأن الطبيعة الأممية الإقطاعية أو شبة الإقطاعية للإمبراطورية ذات الطابع العرقي والمتعدد القوميات لعب دوراً ضد الحياة البرلمانية فقد كان هناك خوف دائم من إن التمثيل البرلماني سيشعل نيران الحركات الانفصالية المتزايدة، بالانتقال إلى نظام التعددية الحزبية الذي لم يكن متماشياً مع تقاليد الديمقراطيات البرلمانية وكان الخيار الصحيح فيما يتعلق باحتياجات البلدان التي جاءت من تاريخ استبدادي مركزي مثل تركيا، لأن الأنظمة الرئاسية شبه الرئاسية، التي تمنح سلطات كبيرة لشخص واحد، تتحول إلى أنظمة استبدادية وديكتاتوريات بمرور الوقت في البلدان التي لم تنضج مؤسساتها الديمقراطية بما فيه الكفاية ومن هنا تأتي أهمية اختيار موضوع البحث.

تتحدد اشكالية البحث في الاجابة على سؤالين محددين تبرز فيه عملية الاحاطة العلمية بموضوعية البحث: هل أحدثت الانتخابات البرلمانية والدستورية ثقافة قانونية برلمانية بالمعنى الأشمل في أوساط الرأي العام التركي؟ وما مدى تأثير تلك الانتخابات على مسار الاحزاب السياسية التركية بين موالاة ومعارضة في الاحداث التي شهدتها تركيا في ظل حكم حزبيَ الشعب و الديمقراطي التركيين.

في ضوء ما تقدم ينطلق البحث من فرضية مفادها( ما هو الأثر الذي تركته الانتخابات الدستورية على الاحزاب التركية الناشئة ونشاطها السياسي في صراعها الديمقراطي في الوصول لسدة الحكم وتنوع اساليبها في كسب الناخب التركي لتقديم أفضل الطرق لانعاش الحياة الاقتصادية)، وعلى صعيد القانون الدستوري وجد إن السلطات الممنوحة للمجلس ولأعضائه بررت الحديث على كون البرلمان مؤسسة، وهناك بعض المؤشرات السياسية التي بينت بان البرلمان مؤسسة مستقلة هو إعادة انتخاب نحو نصف الأعضاء السابقين بين عامي١٩٦١–١٩٨٠، وأن البرلمان التركي أمتلك عضوية مستقلة ومحترفة إلى حد ما، لكن سلب ذلك الحق منه في دستور عام ١٩٦١ ونتيجة لذلك صار المجلس مجرد أحد المؤسسات التي يمكن إن تمارس الحق في تشريع القوانين التي أنيطت بسلطة الانقلاب، ما مثل نهاية السيادة النظرية للبرلمان، في جانب آخر عملت هيئات أخرى كالهيئة التنفيذية والهيئة القضائية بأخذ نصيبها في ممارسة الاستقلالية إذ أصبحت السلطة التنفيذية مستقلة بشكل أكثر وضوحاً عن السلطة التشريعية وحصلت على صلاحيات كبيرة .

وتأسيساً لما تقدم أعتمد الباحث المنهج التاريخي الوصفي للتحري والبحث عن المعلومات الدقيقة، فضلاً عن الإفادة من المنهجين النظمي والتحليلي لتحليل وتمحيص مجريات الأحداث السياسية والبرلمانية منذ الدستور العثماني الأول لعام ١٨٧٦ إلى نشأة الجمهورية التركية الحديثة.

**المبحث الاول: الانتخابات التركية عام ١٩٤٦**

مع تزايد الانفتاح السياسي في تركيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، قدمت السلطة الحاكمة سلسلة من التنازلات السياسية في حزيران من عام ١٩٤٥، واعلنت عن عزمها اجراء انتخابات حرة للمجلس الوطني الكبير كما أبدت رغبتها بالسماح للأحزاب السياسية بالتشكيل والتنظيم وممارسة العمل السياسي العلني، الذي تزامن مع صدور الجرائد والمجلات ذات الصبغة الديمقراطية، الامر الذي ولد تيارات سياسية داخل صفوف حزب الشعب الجمهوري مستغلةً حالة الاستياء الشعبي من سياسة الحزب الواحد للمطالبة بتشكيل احزاب سياسية والمطالبة بتغيير منهاج الحزب عن طريق ممارسة العمل الحزبي طبقا لمبادئ الديمقراطيي واجراء الانتخابات الحرة ( الداقوقي، ١٩٨٠، ص ٩).

وبعد أن شعرت حكومة حزب الشعب الجمهوري بأن نفوذ الاحزاب السياسية المعارضة وبخاصة الحزب الديمقراطي الذي تأسس في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٤٦، وتعاظم في أوساط النخب التركية بانضمام أعداد كبيره من الناس اليه، ولغرض تفويت الفرصة على تلك الاحزاب قبل اكمال تنظيم صفوفها بسبب نشأتها الجديدة ، قررت الحكومة تقديم موعد انتخابات المجلس الوطني الكبير، وإجرائها في٢١ تموز ١٩٤٦ بدلاً من عام ١٩٤٧ إذ تنتهي ولاية أعضاء المجلس، وبدا هدف الحكومة من ذلك واضحاً من خلال تصريح أحد زعماء حزب الشعب الجمهوري إلى جريدة ( يني صباح ) قال فيه: " ان حزبه لن يتخلى عن الحكم " ( الداقوقي، ١٩٨٠، ص ٢٤).

بدأت الحملات الانتخابية في البلاد اعتبارا من يوم ٧ تموز ١٩٤٦، وسط تنافس شديد بين المعارضة والحزب الحاكم ، ففي مدينة اسطنبول كتبت جريدة ( تركيا الجديدة ) الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي المعارض تقول: "اذا فاز الديمقراطيون في الانتخابات، فأنهم سيرشحون فوزى شاقماق لرئاسة الجمهورية بدلاً من الرئيس عصمت اينونو، وفي يوم ٩ تموز ١٩٤٦ وقعت عدة حوادث في بلدة ( بولغوز لو) قرب أزمير، حيث هاجم انصار الحكومة مقر الحزب الديمقراطي المعارض واحرقوا ما وجدوا فيه من اوراق ومستندات، وعلى أثرها أصدر الديمقراطيون بياناً اتهموا فيه الحكومة بممارسة أعمال ارهابية ضد المعارضة، وفي استنبول وجه فرع الحزب الديمقراطي المعارض في يوم ١٤ تموز ١٩٤٦ خطاباً إلى رئيس الحكومة (سراج أوغلو ) طالبه فيه بالاستقالة، وفي نفس اليوم صرح فوزي شاقماق في استنبول بانه يكافح من أجل تأصيل النظام الديمقراطي في البلاد، ولأجل ذلك أعلن ترشيح نفسه عن استنبول (احمد واخرون، ١٩٨٨، ص٥٥).

القى الرئيس عصمت اينونو خطاباً في ١٧ تموز ١٩٤٦ من أذاعه انقرة أوضح فيه بأن تركيا تواجه مشاكل خطيرة تماثل ما كانت تواجهه عام ١٩١٨، ودافع في خطابه عن سياسة حزبه الاقتصادية التي انقذت البلاد من الانهيار الاقتصادي ايام الحرب العالمية الثانية وبعدها، وذكر ان تلك السياسات أدت إلى زيادة الدخل القومي التركي وارتفاع المستوى المعيشي لأبناء البلاد، وركز بالدرجة الاولى على قانون توزيع الاراضي للفلاحين واعتبره وسيلة أساسية في انقاذ الفلاح التركي من الاستعباد، ثم تناول مسائل السياسة الخارجية مؤكدا على ان سياسة حزب الشعب الجمهوري قائمة على مبادئ أساسية هي الحياد والدفاع عن الامن القومي التركي، كما نوه في حديثه إلى ان الجيش التركي على استعداد تام للدفاع عن سيادة تركيا وسلامة اراضيها، ويبدو أنه يقصد بالفقرة الاخيرة ما يسميه بالخنجر السوفيتي وتزايد نفوذه في المنطقة ومطالبته بولاية قارص و أردهان، وتعديل الوضع القانوني للمضايق، وفي نهاية حديثه هدد المعارضة قائلا: " بان حزبه وحكومته سوف يتخذ كل الوسائل والاجراءات الوقائية في الداخل والخارج للحفاظ على أمن وسلامة البلاد"، ودعا الشعب إلى تأييده وتأييد حزبه في ذلك الاتجاه (الحسين، ١٩٦٨، ص٨٧).

ردت المعارضة على خطاب اينونو واتهمت حكومة حزب الشعب الجمهوري بالإرهاب وقمع الحريات الديمقراطية، ونفت المعارضة وجود خطر خارجي يهدد أمن البلاد، كما صوره اينونو فقال جلال بايار زعيم الحزب الديمقراطي المعارض بانه يعتذر لأبناء الشعب بأن ما يدور في تركيا يسمى بالانتخابات الحرة في ظل عمليات الضغط والارهاب الحكومي ( أوغلي، ١٩٩٣، ص٨٧).

يبدو ان اتهامات المعارضة للحكومة استندت إلى جملة من الحقائق أفرزتها الاحداث التي صاحبت الحملات الانتخابية في البلاد، منها مقتل رئيس فرع الحزب الديمقراطي المعارض في منطقة ايدين في غرب البلاد على يد عدد من اعضاء حزب الشعب الجمهوري الحاكم في٢٠ تموز ١٩٤٦ دون ان تتخذ الحكومة أي إجراء ضد الجناة، وفي نفس اليوم اعتقلت السلطات الحكومية في استنبول عددا من اعضاء حزب العمال والفلاحين التركي المعارض وكذلك الحوادث الاخرى التي وقعت في البلاد منذ بدء الحملات الانتخابية ( سليمان، ١٩٦١، ص٣٦).

أقترع سكان البلاد في الموعد المحدد للانتخابات في ٢١ تموز ١٩٤٦ لانتخاب اعضاء المجلس الوطني الكبير، وجرى الانتخاب على اساس الاقتراع السرى العام لأول مرة في تاريخ البلاد وسط منافسة احزاب المعارضة للحزب الحاكم، وجرت الانتخابات في جو ساده الهدوء بعكس ما كانت عليه الحملات الدعائية ماعدا بعض الحوادث المتفرقة منها اطلاق الرصاص على أحد افراد الشرطة وقتله في منطقة اسكدار من قبل شاب ينتمي إلى حزب النهضة القومي المعارض، وقد استغلت الحكومة تلك الحادثة وشيعت الجنازة في احتفال رسمي ( دانيلوف، ١٩٩٩، ص٤٣).

أعلنت النتائج النهائية للانتخابات مساء يوم ٢٤ تموز ١٩٤٦ وفاز حزب الشعب الجمهوري الحاكم بـ (٣٩٦) مقعداً من مجموع (٤٦٥)، أما الحزب الديمقراطي وهو اكبر احزاب المعارضة فقد فاز ب(٦٢) مقعداً ، وحصل المستقلون على (٧) مقاعد وحصل الحزب الديمقراطي المعارض على جميع المقاعد النيابية السبعة عشرة في انقرة وكان لذلك الفوز دلالاته فأنقرة معقل الحزب الحاكم، وحصل على اغلبية المقاعد النيابية في ولايات استنبول– أزمير– كوتاهيه وسميون ( الجاسر، ٢٠٠٢، ص٦٣).

صعدت المعارضة من حملتها ضد صحة نتائج الانتخابات، فطالب فوزى شاقماق بإعادة الانتخابات باعتبارها منافية للقانون، وفي أزمير بعث فرع الحزب الديمقراطي برقية إلى الرئيس عصمت اينونو أتهم فيها حكومته بتزوير النتائج اثناء عملية فرز الاصوات، وفي يوم ٢٥ تموز١٩٤٦ وجه جلال بايار زعيم الحزب الديمقراطي المعارض رسالة إلى الرئيس اينونو، قال فيها:" إن الانتخابات تمت تحت الضغط الحكومي وان نتائجها قد زيفت واتهم الحكومة باتخاذها جميع الوسائل لتأمين نجاح حزب الشعب الجمهوري الحاكم"، وفي نفس اليوم وجه الرئيس اينونو رسالة إلى الشعب هنئاه فيها بمجلسه الوطني الجديد الذي ضم بين جدرانه ممثلي المعارضة والمستقلين لأول مرة في تاريخ تركيا المعاصر، ودعا الاحزاب إلى تناسي المشاحنات والعبارات الجارحة التي أطلقت اثناء المعركة الانتخابية ( دروزة ، ١٩٧٨، ص ٩٧).

وكانت نتائج الانتخابات ٢١ تموز ١٩٤٦ كالتالي:

| اسم الحزب | عدد الأصوات | النسبة |
|---|---|---|
| **الشعب الجمهوري** | **435** | **%87,3** |
| **الديمقراطي** | **58** | **%11,6** |
| **مستقل** | **5** | **%1** |
| **أخرى** | **0** | **0** |

عقد المجلس الوطني الكبير الجديد اجتماعه الأول في ٥ آب ١٩٤٦، وتم انتخاب (كانام قرة بكير) رئيساً للمجلس بأكثرية ٣٧٩ صوتا، مقابل ٥٨ لمنافسه(موتاناله يوسف كمال) مرشح الحزب الديمقراطي المعارض، كما انتخب المجلس (عصمت اينونو رئيساً) للجمهورية مرةً اخرى وحصل على (٢٨٨ ) صوتاً مقابل (٥٩) صوتاً حصل عليها (فوزى شاقماق) مرشح الحزب الديمقراطي المعارضة،( الزين، ١٩٨٢، ص ٩٦).

انتخاب رئيس الجمهورية التركية 5 آب 1946 :

| المرشح | الانتماء الحزبي | النتيجة | النسبة |
|---|---|---|---|
| **عصمت إينونو** | **الشعب الجمهوري** | **388** | **% 83,4** |
| **فوزي جاقماق** | **حزب الديمقراطية** | **59** | **% 12,7** |
| **يوسف كمال** | **حزب الديمقراطية** | **2** | **% 0,4** |
| **عدد أعضاء المجلس** | **465** | | |
| **الحاضرون في الجلسة** | **449** | | |
| **الغائبون عن التصويت** | **16** | | |
| **نسبة المشاركة** | **% 95,5** | | |

**المبحث الثاني: الانتخابات التركية عام ١٩٥٠**

في الوقت الذي تقرر فيه إجراء الانتخابات العامة للمجلس الوطني الكبير في مايس١٩٥٠، كان حزب الشعب الجمهوري الحاكم قد أدرك أن الاوضاع السياسية في البلاد تسير لغير صالحه على الرغم من ذلك كان المجلس الوطني الكبير الذي شغل الحزب المذكور أكثر مقاعده أقر في شباط ١٩٥٠ قانونا جديدا للانتخابات سمح بموجبه عقد الاجتماعات ونشر خطب مرشحي المعارضة وبث برامجهم الانتخابية عبر وسائل الاسلام الرسمية، وكان اعتقاد الحزب الحاكم انه بمساعدة اجهزة السلطة سيتمكن من الحصول على اكثرية من مقاعد المجلس (معوض، ١٩٩٨، ص ١٥).

كان الصراع السياسي عشية الانتخابات بين الحزبين الرئيسين، الشعب الجمهوري الحاكم والديمقراطي المعارض على أشده، كانت الدعاية الانتخابية موجهة لكل فئات الشعب و وعود الحزبين لهم كانت دون حدود، وفي مقدمة ذلك العمل على توفير المكائن والقروض والتسهيلات للفلاحين، وتوزيع الاراضي الزراعية عليهم وإعطائهم الاراضي المتروكة والعائدة للدولة لمن لا يتملكون أرضاً، وإلغاء الضرائب أو تعديلها وتحسين الظروف المادية للفقراء، فضلا عن إجراء تعديلات كبيرة في المجالات الاقتصادية والمالية وانتهاج سياسة اقتصادية عقلانية تجاه موارد البلاد، ووعد الحزب الديمقراطي الناخبين انه في حالة فوزه سيعمل على ايقاف السياسة الارهابية للسلطات، وضمان الحقوق الدستورية للمواطن واصدار العفو عن السجناء السياسيين وانتهاج سياسة حرية المعتقد الديني، كما وجه انتقادات عنيفة للسياسة الاقتصادية للحزب الحاكم وأشار إلى التدهور المستمر في ميدان التجارة الخارجية وازدياد الديون الحكومية وفقدان الليرة التركية لقيمتها ( النعيمي، ١٩٧٥، ص ٤٩).

وكان السبب الرئيس لكل ذلك من وجهة نظر الحزب الديمقراطي كمن في قبضة الدولة على النشاط الاقتصادي في البلاد، وعدم توفير الظروف المناسبة لنمو النشاط الخاص ومشاركته في الفعاليات الاقتصادية للبلاد، ولكسب تعاطف النشاط الخاص دعا الحزب الديمقراطي المعارض إلى تحييد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وضرورة فسح المجال للقطاع الخاص للعب دور أكبر في الجانب الاقتصادي ( فنكل واخرون، ٢٠٠٢ ، ص ٦٩).

كما كسب الحزب الديمقراطي المعارض تأييد الاقطاعيين والملاكين الذين اخذوا يتعاطفون مع الحزب نتيجة لمواقفه في المجلس الوطني الكبير تجاه المسألة الزراعية، ولعب عدنان مندريس أحد أبرز زعماء الحزب دورا كبيرا في ذلك المجال، حيث كان يجوب القرى والارياف مؤكدا في كل خطاباته على الحرية الاقتصادية في جوانب الاقتصاد المختلفة وكان هو من كبار ملاكي الاراضي في البلاد، كما دعا الحزب الديمقراطي المعارض إلى منح العمال حق الاضراب والعمل على رفع مستواهم المعاشي والقضاء على البطالة، وكانت حكومة حزب الشعب الجمهوري قد منعت العمال من ممارسة ذلك الحق وعملت على ابقاء الحكومة وسيطا بين العمال واصحاب العمل في حالة نشوب الخلاف بينهما، وان مسألة الاصلاح الدستوري كان مثار جدال بيـن المعارضة والحكومة، فكان الحزب الديمقراطي المعارض قد دعا إلى ضرورة الفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم، وضرورة الحد من سلطان المجلس الوطني الكبير، بينما كان الحزب الحاكم طلب استحداث مجلس ثان إلى جانب المجلس الوطني الكبير للحد من سلطات الاخير، وأتهمه الحزب الديمقراطي المعارض بأنه أستهدف من وراء ذلك توسيع سلطات رئيس الجمهورية، وبالتالي تشديد قبضة الحزب على السلطة ( فيروز، د.ت، ص٢٣٠-٢٣١).

اخذت مسألة استغلال المشاعر الدينية للسكان تطال كثيراً من المعارك الانتخابية بين الاحزاب السياسية وعلى الرغم من تأكيد حزبيَ الشعب الجمهوري الحاكم والديمقراطي المعارض على تمسكهما بالعلمانية، الا ان الاخير عمل على استغلال الشعور الديني لدى السكان و متهماً الحزب الحاكم بالإلحاد، واكد بالمقابل انه مع الحرية الدينية وسينتهج مثل تلك السياسة عند وصوله إلى السلطة، أما حزب الامه المعروف بميوله القومية والدينية ودعا إلى تدريس الدين في جميع مراحل التعليم واجباريته، وفسح المجال لتلاوة القرآن الكريم والاذان باللغة العربية( يونس؛ نجيب العزاوي ، ٢٠٠٢، ص٢٥).

عقد حزب الشعب الجمهوري الحاكم اجتماعاً كبيراً في ٩ مايس ١٩٥٠ في ساحة تقسيم في استنبول، خطب فيه الرئيس عصمت اينونو امام جمع كبير من اعضاء وانصار حزبه وحضره وزير داخليته ووالي استنبول ونواب الحزب في المدينة، هاجم فيه الرئيس اينونو ما أسماء بالعناصر المتطرفة واتهمهم بالعمل على تخريب العلاقات بين الاحزاب، ودافع عن الاجراءات التي اتخذتها حكومته في سبيل مكافحة الشيوعية والتطرف الديني، ونفى أن تكون تلك الاجراءات مخالفة لمبدأ الديمقراطية، كما هاجم اينونو العناصر التي أقحَمت الطلاب في العمل السياسي عندما جاءت بهم للمظاهرات الصاخبة التي صاحبت مراسيم تشييع جنازة فوزى شاقماق، واستعرض ايضا المنجزات التي قدمها حزبه وحكومته للبلاد طيلة الفترة السابقة، والتي امتدت إلى أيام حرب الاستقلال وانتهاءً بالحرب العالمية الثانية والسنوات التي أعقبتها، ومن ثم السماح بقيام الاحزاب وتعددها في تركيا( نجيب العزاوي ، ١٩٨٨ص٧٤).

صعَد الحزب الديمقراطي المعارض هجماته على الحزب الحاكم واتهمه بالدكتاتورية واتهم زعماؤه باستغلال النفوذ لتحقيق مصالح شخصية، وقد أدى ذلك إلى القاء القبض على بعض أعضاء الحزب الديمقراطي وإيداعهم السجون وكان من ضمنهم (ممتاز فائق فينك) رئيس تحرير جريدة (ظفر) الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي، ولم يطلق سراحه إلاَ بعد أن انتخب نائبا عن انقرة ( خليل واخرون، ١٩٨٩، ص٢٩٧).

ومن الجدير بالذكر أن السياسة الخارجية للبلاد لم تكن مثار خلاف بين الحزب الحاكم والمعارضة، فقد أجمع الطرفان على ضرورة الاستمرار في النهج الذي سارت فيه الحكومة في سياستها الخارجية، والذي تمثل في التحالف مع الغرب ومقاومة النفـود السوفيتي وضرورة ممارسة تركيا دورا أكبر في قضايا المنطقة الاقليمية( خليل واخرون، ١٩٨٩، ص٢٩٧).

بعدما انتهت الحملات الانتخابية بين الاحزاب مساء يوم١٠مايس١٩٥٠ وبعد مرور أيام صاخبة، جرت الانتخابات في الرابع عشر منه، حيث شارك فيها قرابة ٨٨% من السكان إلى صناديق الاقتراع في جميع انحاء البلاد لانتخاب (٤٨٧)

عضواً في المجلس الوطني، وجرت الانتخابات في ظروف تعرض الناخبون خلالها إلى ضغوط كبيرة من السلطات حيث وقعت حوادث عديدة وسجلت حالات كانت فيها الشرطة تقود الناخبين إلى صناديق الاقتراع وتجبرهم على التصويت لصالح مرشحي حزب الشعب الجمهوري الحاكم، وعلى الرغم من كل ذلك فان حزب الشعب الجمهوري تعرض إلى هزيمة، وكان استياء الناخبين من سياسة الحزب الحاكم وحكومته بلغت حداً لـم يتمكن فيها إلاَ عضو واحد من أعضاء حكومة الحزب الحاكم، وهو(شمس الدين كونالتاي) أن يفوز بمقعد في المجلس الوطني الكبير، واسفرت النتائج عن فوز ساحق للحزب الديمقراطي إذ حصل على ٤٠٨ مقاعد، وحصل حزب الشعب الجمهوري على ٦٩ مقعد، و حزب الامة على مقعد واحد فقط، وحصل المستقلون على ٩ مقاعد، وشكل فوز الحزب الديمقراطي منعطفا تاريخيا كبيرا في تاريخ تركيا الحديث وبداية تحول في مسيرة الحياة الديمقراطية فيها( بوزسلان ، ٢٠١١، ص٧٣).

**نتائج الانتخابات ١٠ مايس ١٩٥٠ كالتالي:**

| اسم الحزب | عدد الأصوات | النسبة |
|---|---|---|
| **الحزب الديمقراطي** | **416** | **%53,5** |
| **حزب الشعب الجمهوري** | **69** | **%39,9** |
| **حزب الأمة** | **1** | **%3,1** |
| **مستقل** | **1** | **%1,7** |
| **أخرى** | **0** | **0** |

جاء فوز الحزب الديمقراطي في انتخابات عام١٩٥٠ وهزيمة حزب الشعب الجمهوري الذي حكم البلاد سبع وعشرون عاما، لعدة عوامل تفاعلت مع بعضها البعض وكان في مقدمتها استياء فئات واسعة من الشعب التركي من سياسة حزب الشعب الحاكم الذي لم يتمكن خلال حكمه المطلق للبلاد من حل المشاكل الاساسية وخاصة المسألة الزراعية، ومسألة العمال، ومسألة القوميات وغيرها من المسائل الحيوية التي كانت تعاني منها تركيا( فياض ، ١٩٩٨، ص١٨٠ ).

أن جزءا كبيراً من الناخبين داعبت مشاعرهم عبارات الحزب الديمقراطي ومبادئه في بعث الحيوية في الاقتصاد الوطني، وتحسين الظروف المعاشية للسكان، وتوفير الحريات الديمقراطية وغيرها، كما كانت وعوده في توفير الحريات الدينية وراء دعم الجموع الفقيرة من ابناء القرى والارياف الذين احتكموا إلى عواطفهم وأعطوا تأييدهم للديمقراطيين، أضف لذلك ان الفلاحين قنطوا من سياسات حزب الشعب الجمهوري، وخاصة بعدما فشل الحزب المذكور في تطبيق معظم ما جاء بهِ قانون توزيع الاراضي الذي شُرع في منتصف عام ١٩٤٥، وفي الوقت نفسه كان ذلك القانون أثار حفيظة الملاكين الكبار الذين تزعموا الحزب الديمقراطي واصطف أنصارهم لجانب الفلاحين في معارضة الحزب الحاكم، اما التجار والطبقة الوسطى وكبار الرأسماليين أعطوا معظم أصواتهم للحزب الديمقراطي ايضا للأسباب عديدة، منها أن معظم ابناء تلك الشرائح الاجتماعية ينتمون للأقليات الدينية والقومية كالأرمن واليونانيين واليهود والدونمه وأولئك كانوا ساخطين على السياسة الاقتصادية لحزب الشعب الجمهوري، ولاسيما سياسة الدولية ( فياض ، ١٩٩٨، ص١٨٢ ).

أما منهاج الحزب الديمقراطي كان زاخراً بالوعود والدعوات إلى الحرية الاقتصادية وضرورة فسح المجال امام القطاع الخاص والملكية الفردية وحريه التجارة، وان الفئات العمالية ذهبت وراء وعود الديمقراطيين وايدتهم في الانتخابات أملة منحهم حق الاضراب وتطبيق نظام الضمان الاجتماعي ( درويش ، ١٩٦٨، ص٨٠ ).

كما أن العوامل والمتغيرات الدولية لعبت دورا مهما في التأثير على التطورات السياسية الداخلية في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية فهزيمة النازية الالمانية والفاشية الايطالية والعسكرية اليابانية وانتصار الحلفاء، وانتشار الافكار الديمقراطية

في العالم وانهيار النظام الاستعماري العالمي، مع بوادر انحلال الاستعماري البريطاني والفرنسي، وتنامي حركات التحرر الوطنية والقومية في بلدان العالم الثالث كل ذلك شجع الاتراك وخاصة الشباب المتطلعين إلى الحرية والمعجبين بالنظام الديمقراطي الليبرالي الغربي لإعطاء أصواتهم للحزب الديمقراطي(الحسين، ١٩٦٨، ص٨٨).

وعلى الرغم من اشراف حكومة حزب الشعب الجمهوري والجهاز الاداري للدولة على الانتخابات، فان معظم الموظفين صوتوا للحزب الديمقراطي بسبب قلة رواتبهم التي لم تعد تتناسب مع متطلبات حياة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة مع ارتفاع اسعار المواد الغذائية بشكل جنوني، واتساع الحاجيات اليومية للمواطن التركي، كل تلك العوامل مع الرغبة في التغيير أدت إلى هزيمة حزب الشعب الجمهوري الحاكم وانتصار الحزب الديمقراطي المعارض في الانتخابات( الحسين، ١٩٦٨، ص٨٩ ).

عقد المجلس الوطني الجديد اجتماعه الأول في يوم ٢٢ مايس ١٩٥٠، وانتخب جلال بيار رئيس الحزب الديمقراطي رئيسا للجمهورية بأغلبية (٣٨٧) صوت بينما لم يحصل منافسه عصمت اينونو إلاّ على (٦٤) صوت وخليل ابيور على صوت واحد فقط، كما تم انتخاب رفيق كورالتان أحد مؤسسي الحزب الديمقراطي رئيسا للمجلس الوطني الكبير بأكثرية (٣٨٥) صوتا مقابل (٨٧) صوت مع امتناع نواب حزب الشعب الجمهوري عن التصويت( عوض ؛ نافعة ، ١٩٩٤، ص٦١-٦٢).

**انتخاب رئيس الجمهورية التركية ٢٢ مايس ١٩٥٠ :**

| المرشح | الانتماء الحزبي | النتيجة | النسبة |
|---|---|---|---|
| **جلال بيار** | **الحزب الديمقراطي** | **387** | **% 79.5** |
| **عصمت إينونو** | **الشعب الجمهوري** | **64** | **% 13,6** |
| **خليل ابيور** | **حزب الديمقراطية** | **1** | **% 0,4** |
| **عدد أعضاء المجلس** | **487** | | |
| **الحاضرون في الجلسة** | **352** | | |
| **الغائبون عن التصويت** | **33** | | |
| **نسبة المشاركة** | **% 93,0** | | |

لقي فوز الديمقراطيين في الانتخابات ارتياحا كبيرا في الاوساط الغربية والصهيونية، ففي الولايات المتحدة الامريكية أصدرت وزارة الخارجية بياناً رسمياً وصفت فيه الانتخابات التركية بانها نصر للديمقراطية، كما عبر البيان عن نظرة الثقة التي كانت الولايات المتحدة الامريكية توليها لدوام العلاقات الودية بينهما، وفي بريطانيا نشرت الديلي تلغراف تقول: "ان انتصار الديمقراطيين في الانتخابات سيعزز الاتجاه المعادي للشيوعية والتوسع السوفيتي في المنطقة"، كما رحبت جريدة الغارديان البريطانية بالسياسة الاقتصادية التي وعد الديمقراطيون بانتهاجها( الخربوطلي، ١٩٩٢، ص٧٨ ).

ارسل حاييم وايزمان رئيس وزراء الكيان الصهيوني برقية تهنئة إلى الحزب الديمقراطي بمناسبة فوزه في الانتخابات، وكان وايزمان دعا في برقيته تلك إلى توطيد العلاقات بين الجانبين في كافة المجالات، وقد رد الرئيس التركي الجديد جلال بايار ببرقية مماثلة، ومن الجدير بالذكر ان أحد وزراء الكيان الصهيوني كان حضر جلسة افتتاح المجلس الوطني الكبير، وكان موضع ترحيب حار من قبل (حسين جاهد بالجين رئيس الجلسة وهو من يهود الدونمة الاتراك)، وانسجاما مع الاتجاه الجديد في تركيا تم تشجيع الاتجاهات الدينية السياسية، وتأتي في مقدمة تلك الاتجاهات الطرق الصوفية التي بعثت الروح في معتقداتها ورموزها من جديد( الحسين، ١٩٦٨، ص ٦٤ ).

كانت الدعاية الاستعمارية الغربية ووسائل اعلامها تظهر التطور الذي حصل في تركيا وكأنه محاولة تعيد للمسلمين مجدهم الغابر، و لكسب تأييد وتعاطف المسلمين في تركيا والعالم الاسلامي للنهج الجديد في تركيا وزيادةً في التمويه وصفوا ذلك التوجه بأنه يهدد أوربا وحضارتها من جديد، و تُذكر الرأي العام الاوربي والعالمي كيف أن الاتراك استطاعوا من قبل دك اسوار فينا بالإسلام، وفي الوقت نفسه دأبت الفئات الصهيونية واليهودية وخاصة جماعة الدونمة على التغلغل داخل اجهزة وصفوف الحزب الديمقراطي، وكانت تلعب دورا مهما في توجيه سياسات الحزب الديمقراطي، وكان (ممتاز فائق) رئيس تحرير (جريدة ظفر) الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي من يهود الدونمة، ومن أشد المؤيدين للحركة الصهيونية ( الداقوقي، ١٩٨٠، ص ٦٨).

عين عدنان مندريس المنشق عن حزب الشعب الجمهوري وزارته الاولى وتميزت فترة وزارته بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، كما تنازل جلال بايار عن رئاسة الحزب بعد انتخابه رئيسا للجمهورية مؤكداً حياده في الصراع الحزبي في البلاد، ولكنه بقي عضواً في إدارة الحزب الديمقراطي وبذلك جمع عدنان مندريس رئاسة الحزب ورئاسة الحكومة معاً (النعيمي، ١٩٨٥، ص ٦٦).

كان منهاج حكومة مندريس تضمن قضايا عدة لا تخرج في معظمها عن التي وردت في المنهاج الانتخابي للحزب الديمقراطي واهمها: الاستمرار في سياسة البلاد الخارجية وتوسيع افاق التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية والمعسكر الغربي، كما. تضمن المنهاج وعدا بالقضاء على البطالة، وتنشيط الاقتصاد الوطني والعمل على تحسين الاوضاع المالية للبلاد، فضلا عن الوعود بتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي الداخلي ومنح العمال حق الاضراب، وتكوين النقابات المستقلة، والتأكيد على توفير وضمان حرية الكلمة والصحافة، والحريات الدينية لجميع الطوائف، كما طمأن المنهاج المعسكر الغربي من خلال تأكيد على تمسك الحكومة بمكافحة الافكار الهدامة، والمقصود بهما في نظر الديمقراطيين، هي الافكار الدينية المتطرفة والحركة الشيوعية ( الحيدري، ١٩٨٦، ص ٥٦).

قدم عدنان مندريس منهاج حكومته إلى المجلس الوطني الكبير لمنحه الثقة، إلاَ إن المجلس لم يقره بتأييد ساحق كما كان المتوقع، بل حصل على (٢٨٠) صوتاً من مجموع (٣٨٠) صوت من الذين حضروا الجلسة، وتجدر الاشارة إلى إن النواب الديمقراطيين لم يحضروا جميعاً كما أن قسما من الذين حضروا يوم التصويت بالثقة للحكومة لم يؤيدوا منهاجها لأسباب تتعلق لا بعدم تطابق وجهات نظرهم مع منهاج الحكومة بل لأسباب أخرى، منها عدم فوز بعضهم بمناصب وزارية أو عدم فوز بعض اقربائهم بمقاعد المجلس الوطني الكبير، وكانت جريدة (اولوس) قد كتبت بهذا الصدد بعددها الصادر يوم ١٥ حزيران ١٩٥٠ قائلة: "ان بوادر الانشقاق بدأت تظهر في صفوف الديمقراطيين، مما دلّ على إن ذلك الحزب خليط من فئات لم تجتمع إلاَ لمعاداة حزب الشعب الجمهوري"، وكان نواب حزب الشعب الجمهوري قد تركوا القاعة ولم يصوتوا على منهاج الحكومة ( محمود، ١٩٩٧، ص ٦٨ ).

كما أن نواب الولايات الشرقية قد عبروا عن امتعاضهم وعدم رضاهم عن المنهاج الحكومي الذي أغفل الاشارة إلى العناية بولاياتهم، وبقيت حكومة الحزب الديمقراطي مشلولة تعاني من الخلافات المستمرة حتى أن عدداً من الوزراء كانوا قد أعلنوا استقالاتهم بسبب معارضتهم لسياسة حكومة عدنان مندريس، وكان الاخير قد انتهز تلك الفرصة للتخلص من الوزراء غير المرغوب فيهم امثال (يهدي ولي بشا– نهاد اكريبوز و خليل اوزيرك)، فقدم استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية في ٨ آذار ١٩٥١، وشكل وزارة جديدة وحصل فيها على ثقة المجلس الوطني الكبير، وطلب مندريس أن يكون تصويت الثقة بوزارته علناً بدلاً من التصويت السري، فكان له ما اراد وفازت حكومته بـ ( ٣٤٥) صوتاً ( عبد الجليل، ١٩٨٤، ص٢٢ ).

**المبحث الثالث: الانتخابات التركية عام ١٩٦١**

بعد حدوث الانقلاب العسكري في تركيا بقيادة جمال كورسيل يوم ٢٧ أيار عام ١٩٦٠، أعاد ذلك عقارب الحياة السياسية فيها إلى الوراء، بحجة وضع حد للتطاحن السياسي والحزبي وما رافقه من فوضى بإعادة وضع البلاد إلى مسار الديمقراطية من جديد، و وعد قادة الانقلاب بإجراء انتخابات برلمانية تعطى الحق لجميع الأحزاب السياسية المشاركة فيها دون استثناء (الحيدري، ١٩٨٦، ص٤٠).

وفي ضوء ذلك بدأت لجنة الوحدة الوطنية باتخاذ الاجراءات اللازمة لإعادة الحكم إلى المدنيين، وكان من بينها تعديل الدستور، واصدار قانون انتخابي جديد، ففي ٦ كانون الثاني١٩٦١، اجتمعت لجنة الدستور التي تكونت بقانون صدر عن لجنة الوحدة الوطنية وضمت مجلساً اعلى مكوناً من (٣٨) عضواً يمثلون اعضاء اللجنة(قادة الانقلاب) ومجلساً ادنى مكوناً من (٢٧٢) عضواً يمثلون مختلف الفئات السياسية في البلاد، مهمتها ممارسة السلطة التشريعية لحين صدور القانون الانتخابي والدستور الجديدين، وقد ادى تشكيل اللجنة على ذلك النحو واشتراط موافقة المجلسين كليهما على المقترحات المعروضة على الجمعية إلى تصادم لجنة الوحدة الوطنية بالمجلس في كثير من الحالات حول بعض الفقرات الدستورية (نجيب العزاوي، ١٩٨٨، ص٧٣ ).

جرى الاستفتاء على الدستور الجديد في ٩ تموز ١٩٦١، وقد اقرَ بنسبة ٦١,٥% وعلى الرغم من ان ذلك النظام ساعد في إيجاد معارضة برلمانية لكنه أدى دوراً في قيام ازمات وزارية أوصلت إلى ما يسمى بالوزارات الائتلافية غير المتجانسة، وكان من نتيجة ذلك عدم اشتراك عدد من الاحزاب في انتخابات عام ١٩٦١ وعلى أثر ذلك لم يشترك حزب العمل التركي، فضلاً عما لحق بحزب الشعب الجمهوري صاحب فكرة اصلاح نظام الانتخابات من أضرار منافسة الأحزاب السياسية الأخرى له بشكل كبير( خضير، ٢٠٠٩، ص٦٥ ).

فقد حدد ذلك النظام ومنذ البداية آلية توزيع المقاعد النيابية وتحسين فرصة الاحزاب الصغيرة في التمثيل البرلماني، والتي استمرت بالمطالبة بإزالة تحديد نسب الاصوات ليتاح لها تمثيل أفضل ومشاركة أوسع في العملية الانتخابية ( السيد زكي ، ١٩٩٨، ص٢٣ ).

وبعد صدور الموافقات الرسمية بتشكيل الاحزاب السياسية الجديدة في كانون الثاني ١٩٦١، حدد يوم ١٥ شباط من العام نفسه موعداً لتسجيل الاحزاب التي ستشارك في تلك الانتخابات فتم تسجيل أربعة عشر حزباً، وقبيل موعد الانتخابات العامة عُقد اجتماع ضم زعماء أربعة احزاب رئيسية مع ممثلي لجنة الوحدة الوطنية، صدر على اثره بيان انتخابي ألزم فيه زعماء الأحزاب بعدم العودة إلى ممارسات الحزب الديمقراطي السابق وعدم الاشتراك في أي نشاط سياسي من شانه ان يثير الشقاق في البلاد، وعدم القيام بأي عمل مؤثر في سياسة تركيا الخارجية وان يكون سلوك الاحزاب قبل الانتخاب وبعدها سواء كانت في الحكم أو المعارضة ذات روح ديمقراطية من حيث التعامل فيما بينها والعمل معاً ضد المفاهيم السياسية المتطرفة ( دانيلوف، ١٩٩٩، ص٨٤ ).

بدأت الحملة الانتخابية في نهاية ايلول وانتهت في ١٢ تشرين الأول من عام ١٩٦١، شاركت فيها اربعة احزاب رئيسة هي: (حزب الشعب الجمهوري، حزب العدالة الذي حل مكان الحزب الديمقراطي المنحل، حزب تركيا الجديدة، وحزب الأمة الجمهوري)، وقدمت الاحزاب برامجها السياسية، فعبر حزب الشعب عن جملة مبادئ ومقترحات عامة محاولاً اقناع الناخبين بمضمونها كتشجيعه للنشاط الخاص والعام على حد سواء، واعداد نظام ضريبي قائم على العدالة والمساواة، ودعا إلى توزيع الاراضي على الفلاحين وتوفير الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية للعمال جميعهم، وتشجيع رؤوس الاموال الاجنبية وجذبها إلى داخل البلاد على ان تكون تحت الاشراف الحكومي، والابقاء على التحالف مع الغرب، اما حزب تركيا الجديد فقد اظهر في برنامجه تأييده للنشاط الخاص وقيام صناعة سريعة متطورة، تراعي التوازن بين الامكانيات

المالية المتاحة وكفاءة الانتاج، وقد دعا إلى تشجيع التعليم ودراسة التراث لتعزيز ايمان الشباب بالماضي على الرغم من ايمانه بمبدأ العلمانية، واكد دخول رأس المال الاجنبي على وفق ضوابط وقيود محددة ( الجاسر، ٢٠٠٢، ص١٣-١٤).

وتضمن برنامج حزب العدالة الدفاع عن حريات الأفراد وتشجيع النشاط الخاص وهيمنة الدولة عند الضرورة، وطالب بتقليل الضرائب على التجار والصناعيين الصغار وعارض فرض أي نوع من ضرائب الدخل، وأكد على اصلاح الاراضي مع السماح للفلاحين بالاحتفاظ بالملكيات الصغيرة، وطالب بالسماح للعمال بحق الضرائب ووجوب تعديل مناهج التعلم وتوسيعها وعدم اقتصاره على فئات معينة من المجتمع، وطالب بمنح المدن والقرى المزيد من الاستقلالية في ادارة شؤونها، واكد على تشجيع رأس المال الاجنبي ومعالجة البطالة ( نور الدين، ١٩٩٨، ص٩٣ ).

جرت الانتخابات في ١٥ تشرين الأول ١٩٦١ وبلغ عدد الناخبين الذين شاركوا في الانتخابات خمسة ملايين وعشرة آلاف نسمة، وجاءت النتائج مخيبة لآمال الاحزاب، فلم تحدد اغلبية لأي من الاحزاب فقد توزعت اصوات الناخبين على الاحزاب الاربعة، فحصل حزب العدالة على ٣٤,٥% من الاصوات في حين حصل حزب الشعب على ٣٦,٧% من الأصوات، اما حزب تركيا الجديدة فقد حصل على ١٣,٧% مقعداً مما ادى إلى قيام ما عرف بـ(الائتلاف الحكومي) وتكليف عصمت اينونو برئاسة الحكومة والجنرال جمال جورسيل برئاسة الجمهورية وذلك لتحقيق الاستقرار السياسي( نور الدين، ١٩٩٨، ص٩٤ ).

**نتائج الانتخابات البرلمانية التركية ١٥ تشرين الأول 1961:**

| اسم الحزب | عدد الأصوات | النسبة |
|---|---|---|
| **حزب الشعب الجمهوري** | **173** | **%36,7** |
| **حزب العدالة** | **158** | **%34,5** |
| **تركيا الجديدة** | **65** | **%14** |
| **حزب الأمة القروي الجمهوري** | **54** | **%13,7** |
| **أخرى** | **0** | **%0.8** |
| **نسبة المشاركة** | **% 81,4** | |

ان تلك الانتخابات قد افرزت ظاهرة التعددية الحزبية الحكومية، وعلى الرغم من ان تلك الظاهرة اعتبرت ايجابية ولكنها لم تكن تخلو من الممارسات السلبية والتي اثرت في الحياة الديمقراطية السياسية التركية، ولم يكن بالإمكان تشكيل اية حكومة ائتلافية من دون مشاركة أحد الحزبين الرئيسين الشعب الجمهوري والعدالة، وذلك لان حزباً بمفرده لا يستطيع ان يحصل على اغلبية مقاعد المجلس إلاّ ما ندر، مما ترتب عليه ان تكون الحكومة مؤلفة من مجموعة متألفة من ممثلين لا أحزاب متضاربة المذاهب .. فتعدد الأحزاب أدى في معظم الحالات إلى عدم الاستقرار الحكومي غالباً(الحيدري، ١٩٨٦، ص ٦٠)، ثم بعد ذلك عاد حزب العدالة ليتصدر الحياة السياسية في انتخابات عام ١٩٦٥، بعد الاضطرابات والفشل في تحقيق الاستقرار التي رافقت المرحلة السابقة، وحصد حزب العدالة ٥٣% من مقاعد البرلمان، ليكلف رئيسه سليمان ديميريل برئاسة الحكومة التي شكلها من نواب حزبه الفائز، وهكذا دواليك مما يؤكد وجود صراع ديمقراطي برلماني مشوب بالحذر إلى حد بعيد ( عمير، ٢٠١٩، ص١٤٥).

**الخاتمة والاستنتاجات:**

- أكدت الانتخابات البرلمانية ان قيادات الاحزاب كانت الجديدة والطموحة كحزب الشعب اثرها الكبير في كسب طبقات كبيرة من الشعب إلى جانب الحزب، بتأكيد برنامجه السياسي في الانتخابات على تصحيح مسار الديمقراطية الذي عُطل جراء انقلاب عام ١٩٧١، والسعي بكل الجهود من اجل إعادة الديمقراطية إلى تركيا.
- كان هناك تركيز كبير لبرامج الأحزاب في دعاياتها الانتخابية فيما يخص القطاع العام، كون ذلك القطاع له اثر كبير في دعم اقتصاد الدولة وقوتها لاسيما ما يخص عمليات التنقيب عن الموارد المعدنية، كان لذلك البرنامج اثره الناجح في حصول حزب الشعب على المركز الأول في انتخابات مهمة بعينها كونه استطاع كسب قطاعات كبيرة من الشعب التركي إلى جانبه في ذلك الجانب.
- كان أجراء الانتخابات البرلمانية في بعض السنوات قد آتى أثر ضغوط داخلية وخارجية، من اجل المطالبة بالتخلص من سياسة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية التي دامت عقدين من الزمن، ومن ثم مرحلة الوضع الاقتصادية المتردي الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية، وقد دفعت تلك الضغوط الشعب التركي بالمناداة بتأسيس حزب سياسي يقوم على مبدأ الاقتصاد الحر وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، فبرز إلى الوجود الحزب الديمقراطي الذي كان تأكيده على التوسع الاقتصادي أكثر من أي شيء آخر.
- كان من نتائج الانتخابات البرلمانية على الاقتصاد التركي هو ما أجراه الحزب الديمقراطي من تحولات اقتصادية كبيرة، واستطاع أن يقيم قاعدة اقتصادية صلبة تمكنت من مواجهة كثير من المعوقات الاقتصادية، غير ان ذلك التطور كان على حساب تبعيتها للغرب ولاسيما للولايات المتحدة الأمريكية والتي قدمت لها المساعدات الاقتصادية، ولولا تلك المساعدات لما وصلت تركيا إلى مثل ذلك التطور ولاسيما دخول رأس المال الأجنبي والخبرة الفنية التي يحتاجها أي تقدم، ولا ينكر أن قدرا من التطور قد طرأ على ظواهر الحياة الاقتصادية المختلفة في ظل حكم الحزب الديمقراطي الذي استمر عقدا كاملا من الزمن.
- إن استمرار الصراع السياسي بين الاحزاب التركية سيؤدي إلى نتائج لا تخدم الاستقرار والازدهار في تركيا ولاسيما ما يتعلق بالاستثمار، وتحسين المستوى المعاشي للمواطنين التي تسعى الاحزاب السياسية التركية المولاة أو المعارضة تحقيقها بمختلف الوسائل والوعود .

**قائمة المصادر:**

**الرسائل والأطاريح باللغة العربية:**

١- اميرة محمد كامل الخربوطلي، الدور السياسي للعسكريين في تركيا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، العلوم السياسية، القاهرة، ١٩٧٢.

٢- حيدر عادل كاظم خضير، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في تركيا (١٩٨٠-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩.

٣- وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي، ١٩٦٠-١٩٨٠، رسالة ماجستير، مقدمة إلى معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨.

**الكتب العربية والمعربة:**

١- إبراهيم الداقوقي، الاحزاب السياسية واتجاهات السياسة التركية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٠.

٢- إبراهيم خليل احمد واخرون، تركيا المعاصرة، منشورات مركز الدراسات التركية، مطبعة دار الكتب، جامعة الموصل، ١٩٨٨.

٣- إبراهيم درويش، النظام السياسي- دراسة فلسفية تحليلية، القاهرة، دار النهضة العربية ، ١٩٦٨.

٤- إبراهيم عوض وحسن نافعه، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٩٤.

٥- أبو الحسن علي الحسين، الصراع بين الفكرة الاسلامية والفكرة الغربية في الاقطار الاسلامية، دار الندوة، لبنان، ط٣، ١٩٦٨.

٦- احمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية، في تركيا المعاصرة، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦١.

٧- احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٥.

٨- احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا (١٩٤٥-١٩٨٠) بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٥.

٩- اندرو فنكل واخرون، تركيا المجتمع والدولة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢ .

١٠-إبراهيم خليل واخرون، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٩.

١١- جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.

١٢-حميد بوزسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، ط٢ ، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠١١ .

١٣- رواء زكي يونس ووصال نجيب العزاوي، تركيا: دراسة في السياسة والاقتصاد، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٠٢.

١٤- صباح محمود، دراسات عن تركيا، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧.

١٥- فاخر ارما اوغلي، العلاقات العربية التركية من منظور تركي، ترجمة كمال شعبان، مركز الابحاث للتاريخ والثقافة الاسلامية، استانبول، ١٩٩٣.

١٦- فلادمير ايفانوفيش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، الاحزاب السياسية والجيش، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني، دار حوران للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٩٩.

١٧- فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داوود الواسطي، بيدت الحكمة، بغداد ، د.ت .

١٨- محمد طه الجاسر، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢.

١٩- محمد عزة دروزة ، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٧٨.

٢٠- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الحضارات، رياض الريس للكتب، لندن، ١٩٩٨.

٢١- مصطفى الزين، اتاتورك و خلفاؤه، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٢.

٢٢- نبيل الحيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ١٩٤٥، دار صبرا للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٦.

**البحوث والدراسات باللغة العربية:**

١- حسن تركي عمير، الإصلاحات الدستورية في تركيا وسياسة التحول إلى نظام رئاسي، مجلة مدارات سياسية، مجلد٣، العدد: الرابع، ٢٠١٩.

٢- خالد فياض، العلاقات التركية-الاسرائيلية من تشيللر إلى اربكان، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، نيسان ١٩٩٨.

٣- رعد عبد الجليل، التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، سلسلة الدراسات التركية، العدد (١٢)، بغداد، ١٩٨٤.

٤- احمد السيد زكي، الاحزاب العلمانية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد ١٣٠، ١٩٩٨.